

دعا من مركز النيباري إلى لقاء وطني في ديوانه يحضره جميع القوى لإنقاذ الكويت

الرومي: على المجلس رفض الصوت الواحد.. ومقاطعة الانتخابات كارثة على الكويت

يعطي سلطات واسعة لصاحب السمو الأمير لکن وفق ضوابط محددة، كما أن المرسوم هو قرار مجلس الوزراء ولصاحب السمو الأمير أن يوافق عليه أو يرفضه، وأضاف النيباري أن «معارضة المرسوم لأسباب دستورية وأخرى سياسية لأنه لن يأتي مجلس يمكنه أن يعارض المرسوم، كما أن المجلس القادم لو أن به عضوا يرفض المرسوم فلماذا رشح نفسه من الأساس؟ هذا المرسوم بعيد إنتاج مجلس 1981 والذي سقطت فيه جميع المعارضة وحلها رغم حصولهم على أصوات كبيرة في الانتخابات السابقة، ولنا أن نعرف أن الفساد وقتها لم يكن كما هو عليه، مضيحا أن نمو الفساد حاليا أعلى من النمو الاقتصادي وأعلى من تطور الحكم الرشيد في الكويت، كما أنه لم يكن في ذلك الوقت استخدام للمال السياسي».

وقال: «لا يمكن الآن أن نجد مجلسا معارضا يسقط المرسوم رغم احترامي لرؤية النائب السابق عبدالله الرومي فإن إسقاط المرسوم عبر المجلس مستحيل وإن المجلس القادم لن يكون سوى مجلس «صديق للحكومة» لا يعارضها وهي نفس نتائج 1981 وبالتالي فالتعامل بالطريق الدستوري الذي يطالب به الرومي مسدود».

وقال النيباري أن «القانون الحالي يخضع نسبة النجاح من 10٪ للنائب العائش في القائمة وفقا لما نُشرته في «القبس»، فإن نسبة النجاح للنائب مستخفض من 10٪ إلى 1.5، 2٪ فهل يعقل أن يمثل الأمة نائبا حاصلا على 1٪ من الأصوات؟! وأنه في بعض الدوائر يحتاج المرشح من 1000 إلى 740 صوتا كي يصبح عضوا في البرلمان؟».

عبدالله البائل

الإدارية وسيأخذ الأمر نحو عام يكون المرسوم قد تحول لقانون إما أن نطمئن أمام الدستورية عقب الانتخابات وهنا من المستبعد أن تقضي المحكمة بعدم الدستورية. أما استناد القانون الدستوري د.نقل العمري فأكد أن بعض الصحف ذكرت أنه لا خلاف لدى الجميع على مسألة شرعية أسرة الحكم، منتقدا من يذهبون إلى إدارة الانتخابات رافعين شعار السمع والطاعة لأنه زج بالمقام السامي في الخلاف الحالي، مضيفا أن مصطلح السمع والطاعة لا أصل له في القانون، فالدستور يعطي صاحب السمو الأمير صلاحيات لكنه أيضا يحدد تلك الصلاحيات والنص الدستوري يعطي عضو مجلس الأمة حق الاعتراض على قرار صاحب السمو الأمير إذا كان في ذلك الإخلال في العلاقة بين المجلس وصاحب السمو الأمير.

بدوره، قال النائب السابق عبدالله النيباري «إننا نحترم كل الآراء ولكننا نعرض على التسفيه والتطاول من قبل البعض»، وأشار إلى أن «تعديل الدوائر في السابق كان المقصود به إبعاد المعارضة، رغم أن المعارضة الحقيقية في المجالس السابقة كانت للحكومة ولم تتعد المعارضة 15 نائبا وحتى مجلس 2012 لو صيرنا عليه ربما تغير الوضع، وقد قلنا لصاحب السمو الأمير في وقت سابق أنه لو أجريت الانتخابات فلن تكون نفس نتائج 2012 وبالتالي قلنا أن الخوف من عودة الأغلبية مبالغ فيه بسبب بعض مسالك المعارضة».

وأوضح أنه «إذا نظرنا لحقيقة الأمر فوفقا لما ذهب إليه د.عادل الطبطبائي نفسه لا يجوز قيام الحكومة بتعديل مرسوم الانتخابات، مضيفا أن «القانون

وفيه ضمانات أكبر للحريات تفوق القانون الحالي إذ كان يفرض بين أوضاع قانونية مختلفة، فقد كان يفرض بين الاجتماع العام الذي يعقده عدد من الأفراد لتبادل الآراء وبين التجمع الذي يحدث في الأماكن والميادين العامة لتبادل الآراء أيضا وبين المسيرة والموكب وهو تجمع لأشخاص يتحركون في الشارع حتى لو لم يصاحب ذلك مسيرة وإبداء تعبير عن الآراء ورفع لافتات وإبداء للرأي. وقال أن القانون كان يفرض بين الاجتماع العام والمسيرات والمواكب وكان يشترط الترخيص لجميع الحالات وقد تم الطعن على دستورية المواد الخاصة بالاجتماع العام، والمحكمة الدستورية في 2005 قضت بعدم دستورية المواد الخاصة بالاجتماع لان الدستور يقول ان الاجتماعات مباحة بينما القانون يعطي السلطة مساححة أكبر لتقييد التجمعات، وبين أن المحكمة الدستورية في الكويت» والذي استندت إليه صادر عام 2009 وقد نص على «عدم جواز اصدار مراسيم ضرورة إذا كانت الحالة عادية ويمكن تأجيلها لحين انعقاد المجلس»، وقال: «وفي الصفحة 613 يقول ان المرسوم بقانون لا يستطيع ان يعدل قانون الانتخاب سواء كان مجلس الأمة منحل أو غير منحل»، وأضاف: «نحن أمام دستور مضي عليه 50 عاما تمت محاولات عديدة لتحييفه وطمسه وكلها باءت بالفشل ونحن متأكدون ان هذه هي المحاولة الأخيرة وسيظل الشعب متمسكا بدستوره».

من جهته أكد استناد القانون العام بجامعة الكويت د.محمد العتيبي أن قانون التجمعات الصادر بمرسوم ضرورة عام 1979 قلص من الحريات، لأنه سبق عليه قانون التجمعات في عام 1963 وكان جيدا



عبدالله النيباري ومشاري العيصي وعبدالله الرومي خلال الندوة

لكنها محكمة بضوابط الدستور، وأكدنا وقتها ان احترام الدستور يفوق اي مبدأ آخر وأي مصلحة أخرى وسبق ان الغينا كل تلك المراسيم ومن ضمنها قانون المرأة رغم أهميته وواقفنا فقط على مراسيم الجزائيات، لأن مواعيدها حلت وقت الحملات الانتخابية». وتابع: «نقول للصحف المحسوبة على الحكومة: قليلا من المصادفة مع القراءة إذا كان لدينا بالفعل إعلام حر»، مشيرا إلى أنه في لقاء لي مع إحدى القنوات أخذت مقتطفات من كتاب للدكتور عادل الطبطبائي وفوجئت قبل يومين بتصريح للطبطبائي يقول ان ما تضمنته 60 مرسوم ضرورة كان منها 40 مرسوما خاصا بالجزائيات و20 قانونا كانت مفسدة، وكنا قد طالبنا بها نحن لكننا وعلى الرغم من ذلك اعترضنا قلنا ان الأمر مسألة مبدأ وان مراسيم الضرورة حق للأمير

بغانون تناسوه وهو قانون محاكمة الوزراء الذي كان يعطي حصانة للوزراء وقد كانوا وقتها يريدون تحصين الوزراء ودخلنا معركة ذهبتا للمحكمة الدستورية وتمت مناقشة حق المحكمة في النظر في مراسيم الضرورة. وأوضح أنه «بعد ان وجدت الحكومة الضغط الشعبي رضخت وعرضت مرسوم محاكمة الوزراء والفي واصدرنا قانون محاكمة الوزراء المعمول به حاليا، مضيفا أنه في مجلس 1999 تم حل المجلس دستوريا لأول مرة في تاريخ الكويت وكان هناك نوع من الإسهال التشريعي واصدرت الحكومة نحو 60 مرسوم ضرورة كان منها 40 مرسوما خاصا بالجزائيات و20 قانونا كانت مفسدة، وكنا قد طالبنا بها نحن لكننا وعلى الرغم من ذلك اعترضنا قلنا ان الأمر مسألة مبدأ وان مراسيم الضرورة حق للأمير

بغانون تناسوه وهو قانون محاكمة الوزراء الذي كان يعطي حصانة للوزراء وقد كانوا وقتها يريدون تحصين الوزراء ودخلنا معركة ذهبتا للمحكمة الدستورية وتمت مناقشة حق المحكمة في النظر في مراسيم الضرورة. وأوضح أنه «بعد ان وجدت الحكومة الضغط الشعبي رضخت وعرضت مرسوم محاكمة الوزراء والفي واصدرنا قانون محاكمة الوزراء المعمول به حاليا، مضيفا أنه في مجلس 1999 تم حل المجلس دستوريا لأول مرة في تاريخ الكويت وكان هناك نوع من الإسهال التشريعي واصدرت الحكومة نحو 60 مرسوم ضرورة كان منها 40 مرسوما خاصا بالجزائيات و20 قانونا كانت مفسدة، وكنا قد طالبنا بها نحن لكننا وعلى الرغم من ذلك اعترضنا قلنا ان الأمر مسألة مبدأ وان مراسيم الضرورة حق للأمير

العيصي: من اعترض على مرسوم الضرورة من المعارضة نجح في مجلس 1981



انطلقت من ديوان الرائد بمناسبة مرور 50 عاماً على إصدار دستور الكويت

مجموعة 62: هدفا مصالحة الكويت والحفاظ على المكتسبات الديمقراطية للشعب

ظل النظام الدستوري المتمسك بالقوانين، مشيرا إلى أن ذلك هو قلب الحقائق وتغطية لفشلهم وتسميم لعقول الشباب، خاصة في هذه المرحلة المفصليّة من تاريخ الكويت. ودعا السمعة للجمع وكل من قاطع الانتخابات وخاصة الأسماء المعروفة إلى أن يراجعوا موقفهم ويتقدموا للترشيح قبل انتهاء مدة التشريع.

وبدورها قالت الإعلامية إقبال الأحمد: «إننا في السابق كنا نرفض الانضمام لأي تجمع سياسي ولكن في هذا التجمع حرصت على المشاركة لأنني أدركت أن الكويت تحتاج لكل جهد لنحيا البلد مما يتعرض له»، مشيرة إلى أن هناك الكثير من أهل الكويت شعروا بأن بلدهم يحتاجهم اليوم خاصة في ظل الصراعات السياسية الراهنة.

وتنمت الأحمد من الجميع أن يكون وراء كلمة سمو الأمير والمشاركة في الانتخابات المقبلة، داعية الجميع للمشاركة فيها والعدول عن قراراتهم بالمقاطعة، وسيدجون من يتخبطهم ويعيدهم للمجلس أقوى من السابق، لافتة إلى أن الانتخابات المقبلة هي انتخابات مفصليّة يجب أن يتواجد بها الأفضل، من جانبه، قال الناشط السياسي وعضو التجمع أحمد الفضالة أن «العديد من شرائح المجتمع الكويتي تمسكوا بالحق فيما لزمنا الصمت وكلمة صاحب السمو الذي نظر إلى شعبه كبنائه وخاطبهم قائلا: «اعنوني» وهي كلمة تهز الأبدان، ولهذا تركنا الصمت وتحركنا من خلال المجموعة للحفاظ على الوطن والقانون، مشيرة إلى أن سمو الأمير لم يقصر وطلب القانون والدستور، متمنيا من جميع الإخوان والأخوات التوجه للمشاركة في الانتخابات وهي دعوة من مجموعة 62.

بدوره قال رئيس تحرير جريدة الدار عبدالحسين السلطان «إننا عندما نرى قلق وخوف صاحب السمو على ما يجري في الكويت فكل المؤشرات تدل على وجود أزمة ويجب على أهل الكويت الوقوف ووضع أيديهم بأيدي بعض وما نراه من حراك من المعارضة يواجهه فئة كبيرة من الأغلبية الصامتة للتصدي لها.

سلطان العبدان



يعقوب الصانع وأحمد لاري وعبدالحسين السلطان وعدنان عبدالصمد وعدنان المطوع خلال الاجتماع (قاسم باشا)



سليوى الجسار ترفع «السمع والطاعة يا سمو الأمير» بحضور د. كافيّة رمضان وصفاء الهاشم

مثل هذه الجهود الطيبة لإنقاذ البلد وإعادة حكم المؤسسات ونقد موقف سمو الأمير الدستوري والإصرار على هذا الموقف على الرغم من محاولات التشكيك ورسالة وطنية واجتماعية للجمع بان الكويت ستظل دولة القانون والسيادة والدستور ولن يكون هناك مجال للمناقشة، مبيّنة ان هذا التجمع أعطى مساححة كبيرة من الأمان لفئات كبيرة من المجتمع وهي رسالة بان الكويت بخير وأمان والكثير من الشعب الكويتي لديه رأي آخر مخالف

للأقلية المعارضة. وأشارت إلى أنه يجب أن تصل الرسالة من الشعب لخارج الكويت خاصة للسرد على ما يتم ترديده في الإعلام الخارجي، مؤكدة أن رسالة مازالت بخير والشعب سيظل وفيا للراثة الاجتماعي بين الحاكم والمحكوم.

من جهته، قال النائب السابق عدنان عبدالصمد «التي اليوم أبارك للمجتمعين بتأسيس هذا التجمع الوطني وهو إجابة لنداء الكويت ولهذا نقول ليك يا وطن ويا كويت التي هي بأمس الحاجة



علي الراشد وسعود السبيعي وسعود السمعة ود. سلىوى الجسار



صالح عاشور ونبيل الفضل ويعقوب الصانع

وعرفان لسمو الأمير على الموقف الصلب القانوني والدستوري وعدم التراجع عن المرسوم، وهو الأمر الذي بعث فينا الأمل في التمسك بالشرعية الدستورية، متوجها كذلك برسالة شكر للمرشحين الذين تقدموا للتسجيل في الأيام الماضية للتزول في الانتخابات، وكذلك وجه رسالة لمن لا يريد خوض الانتخابات والمقاطعة مطالبا إياهم بالعودة عن رأيهم خدمة للكويت وللشعب، متمنيا منهم سرعة الاستجابة والعدول عن هذا القرار.

عندنا عبدالصمد «التي اليوم أبارك للمجتمعين بتأسيس هذا التجمع الوطني وهو إجابة لنداء الكويت ولهذا نقول ليك يا وطن ويا كويت التي هي بأمس الحاجة

الرائد: تمسك الأمير بمرسوم الصوت الواحد بعث فينا الأمل وكرس الشرعية الدستورية



على ناحيته، قال النائب السابق علي الراشد «في الشرف أن أكون عضوا بالمجموعة التي جاءت للاتفاق على مصلحة الكويت قبيل أي شيء وإذا اختلفنا في وجهات النظر فهو امر طبيعي»، مشيرة إلى أن المجموعة ليست حزبا معنا ولكن نداعة لمصلحة الكويت وليس لشيء آخر، وأي تصريح من أي عضو في قضايا مختلفة فهو يمثل شخصيا وليس المجموعة التي تستند بيانات باسم المجموعة.

نظم مركز عبدالله النيباري بالمنبر الديموقراطي الكويتي بضيافة عبدالله السالم مساء أمس الأول ندوة سياسية بعنوان «تعديل قانون الانتخابات وتداعيات المشهد السياسي»، والتي حملت في طياتها التأكيد على مقاطعتها للانتخابات القادمة.

في البداية قال النائب السابق مشاري العيصي: اليوم نعيش أجواء متشابهة مع فترات زمنية سابقة «فما أشبه الليلة بالبارحة» لافتا إلى أن هذه الأجواء تتشابه تماما وقت تجمعات الإنثين والهرولة الخاصة بالمجلس الوطني، فهذا كان اسم المجلس الوطني والآن يسمونه مجلس الأمة.

وأضاف أنه «يقار الآن في وسائل الإعلام وبعض الصحف المحسوبة على الحكومة أنه كان هناك أكثر من 1000 مرسوم ضرورة لم يعترض احد من المجالس السابقة عليها ونسوا أو تناسوا مواقفنا في المجالس ابتداء من مجلس 1981».

وتابع: «يقولون في مجلس 1981 ان المعارضة قبلت بمرسوم الضرورة وأنا أقول لهم: ارجعوا للضباط واستعلمون ان من نرجح من المعارضة اعترض على مرسوم الضرورة»، مضيفا أنه «وفي 1992 و1999 تكررت نفس الأمر إذ أصرت الحكومة على الا تعرض مراسيم الضرورة التي صدرت من مجلس الأمة لسبب بسيط وهو ان تلك المراسيم لم تصدر وفق المادة 71 وإنما بأمر أميرى كان يعلى وقتها على الدستور». وأوضح ان «الحكومة رضخت في 1981 وعرضت المراسيم وأقرنا بعضها ورفضنا البعض الآخر وفي مجلس 1992 عرضت المراسيم ومرسوم الضرورة وقمنا ومعدا البرلماني الكبير حمد الجوعان وغيره بالاعتراض وعرضت الحكومة تلك المراسيم باستناد مرسوم واحد

بمناسبة مرور 50 عاما على تاريخ إصدار الدستور في سنة 1962، احتضن ديوان النائب السابق علي الراشد بمنطقة القادسية المؤتمر الصحافي للإعلان عن «مجموعة 62»، ومع ذكرى إصدار الدستور التي تصادف هذه الأيام جاء بيان «مجموعة 62» ليؤكد على المشاركة في الانتخابات، ترشيحا وانتخابا، دعما لكتسيات الشعب الكويتي الديموقراطية التي سلمها لنا الأوائل بعد تاريخ حافل بالتحديات والتضحيات.

وفي البداية، قال المنسق العام لمجموعة 62 الإعلامي سعود السبيعي ان المجموعة هدفها وطني وجاءت لدعم قرارات سمو الأمير وتوجيهاته وأخرها خطابه الأخير، مشيرة إلى ان ما يحدث هو منازعة لسمو الأمير في صلاحياته وسلطاته وفيما يخص به، لافتا إلى ان البعض ينادي لنائب الرأي العام على منازعة سمو الأمير على هذه الصلاحيات، ولهذا تنادت الغالبية من المواطنين لتكوين مجموعة 62، موضحا انهم 62 شخصية على مختلف الانتماءات اجتمعوا امس وأعلنوا عن هذا التجمع دعما للقيم الوطنية والأخلاقية فيما يحدث.

وبين السبيعي ان المجموعة تحمل اسم 62 تيمنا بمرور 50 عاما على الدستور الذي أصدر عام 1962 وتمسكا به والاحتفال به وكذلك العدد مفتوح للجمع للمشاركة، مشيرة إلى ان المجموعة ستبشر بنشر ثقافة المشاركة ترشيحا وتصويتا والعمل على دفع المجاميع الشعبية نحو المشاركة والاهتمام بتوعية الناخبين بالمشاركة.

من ناحية، قال النائب السابق علي الراشد «في الشرف أن أكون عضوا بالمجموعة التي جاءت للاتفاق على مصلحة الكويت قبيل أي شيء وإذا اختلفنا في وجهات النظر فهو امر طبيعي»، مشيرة إلى أن المجموعة ليست حزبا معنا ولكن نداعة لمصلحة الكويت وليس لشيء آخر، وأي تصريح من أي عضو في قضايا مختلفة فهو يمثل شخصيا وليس المجموعة التي تستند بيانات باسم المجموعة.

وجهه الراشد رسالة شكر